

الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية

د. ليليا بن منصور

جامعة خنشلة الجزائر

الملخص:

يركز هذا المقال على الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أبرز العناصر التي ساهمت وتساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، ولا أحد يتجاهل أهميته في دفع العجلة الاقتصادية والاجتماعية.

وبصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الاستثمارات لما تحققه من منافع وفوائد، رغم ما فيها من تحديات ومخاطر، إذ تشكل هذه الاستثمارات محور اهتمام كثير من الحكومات في العديد من الدول وسعيها وراء تحسين المناخ الإستثماري وجذب هذه الاستثمارات. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الجوهرى الآتي:

ما المقصود بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، وماهي أهم التفسيرات النظرية لها؟

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الشركات المتعددة الجنسيات، النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé:

Cet article se concentre sur l'investissement direct étranger qui est considéré comme l'un des éléments les plus importants qui ont contribué et contribueront au développement économique de nombreux pays, et nul n'ignore son importance dans le développement économique et social.

En général, le débat se concentre sur la faisabilité de ces investissements de ses propres avantages et de ses intérêts, malgré les difficultés et les risques, ces investissements sont considérés comme le centre de l'attention de nombreux gouvernements dans de nombreux pays, et la poursuite de l'amélioration du climat d'investissement et à attirer ces investissements. Par conséquent, le problème de la recherche peut être déterminé dans la question essentielle suivante: Qu'est-ce que l'investissement direct étranger, et quelles sont les explications théoriques les plus importants pour elle?

Mots-clés: investissement direct étranger, les multinationales, les théories qui expliquent l'IDE

المقدمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال من الدول النامية و الدول المتقدمة، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وبصفة عامة يتركز الجدل حول هذه الاستثمارات لما تحققه من منافع و فوائد، فقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية

المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع وشامل، وأهم ما يميزه في ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال هذه التدفقات.

لقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولازالت من أبرز العناصر التي ساهمت وتساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، فعلى سبيل الذكر، أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الاستثمارات الأجنبية كما يقول هانز بخمان: «لم يكن من الممكن فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا بأبعادها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا وأستراليا»⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذا وفي خضم التحولات الجديدة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي والتمتيز بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لاختراق اقتصاديات الدول، فلامنص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتها إلا التوجه إلى هذه المنابع من الموارد المالية.

أولاً: مشكلة الدراسة

مما لاشك فيه أن للاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في تنمية اقتصاديات الدول ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع العجلة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي فيها.

وبصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الاستثمارات لما تحققه من منافع وفوائد رغم ما فيها من تحديات ومخاطر، إذ تشكل هذه الاستثمارات محور اهتمام كثير من الحكومات في العديد من الدول وسعيها وراء تحسين المناخ الاستثماري وجذب هذه الاستثمارات.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما المقصود بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وما هي أهم التفسيرات النظرية لها؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن الإستعانة بالأسئلة الفرعية الآتية :

• ما مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

• ما هي أهم النظريات المفسرة لها ؟

ولتشرح الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

- المحور I: السياق النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- المحور II: التفسيرات النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: منهج الدراسة: نظراً لطبيعة الموضوع فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على مجموعة من المراجع الحديثة والمتخصصة وذات الصلة بالموضوع.

المحور I: السياق النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر من هذه التدفقات وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال هذه التدفقات.

I. الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه ومزاياه

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهو بذلك ساهم في انتشار ظاهرة العولمة لكونه يلقي اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية في الاقتصاد وبالتالي فهو يحتل مكانة كبيرة في الأدبيات الاقتصادية خاصة الرأسمالية منها، وأصبح بذلك القناة الرئيسية للعلاقات الدولية، فما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي خصائصه؟

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽²⁾

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما. ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.⁽³⁾

وحسب تعريف الأكتاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.⁽⁴⁾ ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية.

2. أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: تهدف جهود البلاد النامية المشجعة للتدفق المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.

ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر و الانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:⁽⁵⁾

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب؛

- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية؛
- قيام فروع الشركات المتعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية؛
- قيام المنافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها وتحسينها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدراتها الفنية والتكنولوجية والبشرية؛
- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات إلى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين؛
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها؛
- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة إيجابيا، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العماليات الرأسمالية).

II. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن تصنيفها إلى:

1. الاستثمار من حيث الهدف: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:⁽⁶⁾
 - الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية؛ الاستثمار الباحث عن الأسواق؛ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء؛ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية
 - 2. الاستثمار من حيث الملكية: كما يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية:
 - 1.2. الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه،⁽⁷⁾
 - 2.2. الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة وفي المقابل فإن الدول النامية تتردد كثيراً إزاء هذا الشكل و يعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية

وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، و الحذر من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.⁽⁸⁾

3.2. **مشروعات أو عمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتوجاً نهائياً تام الصنع.⁽⁹⁾

4.2. **المناطق الحرة:** المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما و يتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركياً امتداداً للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، و في داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.⁽¹⁰⁾

3. **الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات:** يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف الأشكال الآتية:

1.3. **الاستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل. وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات نفس المستوى من النمو.

وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية:⁽¹¹⁾

• القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛ الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛

أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛ أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

2.3. **الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمارات، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، وصناعة المكونات كمنتوج نهائي، أو يتخصص الفرع في عمليات التسويق.

3.3. **الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة:** تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من خلال تدويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات، والحد من المخاطر في مواجهة المنافسة الدولية العنيفة، وبالتالي تعتمد إلى توزيع بعض من وظائفها التي كانت تسير مباشرة من الشركة الأم، فتقوم باتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكوين شبكة، أو بإقامة تحالف استراتيجي مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدف.

المحور II: التفسيرات النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حضي الاستثمار الأجنبي المباشرة باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحاً من وجهة نظرها، واختلفت كل واحدة عن الأخرى. وفيما يلي عرض لهذه النظريات.

I . النظرية الماركسية

1. مضمون النظرية: يرى رواد هذا الاتجاه أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الإستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي.⁽¹²⁾ لذلك فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط. ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم لينين تقديم تفسير للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار، وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي.⁽¹³⁾ ما الماركسيون الجدد أمثال Sverter Barran, Magdoff، فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية وإقصاء المنافسين لها من الأسواق.⁽¹⁴⁾ هكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الإستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية

2. الانتقادات الموجهة للنظرية: وتنتقد هذه النظرية في الجوانب الآتية:

- حاولت توضيح الآثار المصاحبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الإستثمارات؛
- تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تقليل الأثر الإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية؛
- إن التنافس الدولي على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الإستثمارات على البلدان الملتقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كما تزعم النظرية الماركسية، وإنما هي مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد.

II. نظرية الميزة الاحتكارية

1. مضمون النظرية: ظهرت هذه النظرية، في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم صياغة هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر Hymer-Stephane، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالإستثمار في الخارج و سيطرتها على الأسواق الخارجية. وقد بدأ هايمر تفسيره على افتراض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العواقب منها: اللغوية، القانونية إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين و ميولهم و التي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية، و بسببها تتحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها ما إذا كانت تريد

الاستثمار في الخارج، وفي ظل تلك العوائق، يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية و غيرها، تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق ومن تحقيق معدلات أعلى للربح ومن ثم تغطية تلك التكاليف التي سوف تتحملها.(15)

2. الانتقادات الموجهة للنظرية: وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية؛
- لم تقدم هذه النظرية تفسيراً لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية؛
- إهمالها للاستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمد عليها الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية.

III . دورة حياة المنتج

1. مضمون النظرية: وضع هذه النظرية ريموند فرنون Raymond Vernon عام 1966 ، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتاً بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به. ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ منح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة. ويميز فرنون بين ثلاثة مراحل في دورة المنتج وهي: (16)

- مرحلة المنتج الجديد؛ مرحلة المنتج الناضج؛ مرحلة المنتج النمطي.
- 2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: بالرغم من أن النظرية قد قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أنها قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها:
- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة؛
- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة؛

- من الناحية العملية، تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة (النامية) على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج؛
- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيايات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية.

VI. النظرية الانتقائية لجون دنينج

1. **مضمون النظرية:** يعد جون دنينج J.Dunning الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.⁽¹⁷⁾ وقد أطلق على هذه النظرية الانتقائية، ثم أطلق عليها مصطلح Le paradigme O.L.I. ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة- التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى- وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريين والموزعون وعليه، فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات وهي:⁽¹⁸⁾

مزايا الملكية Ownership(O) advantage ؛ مزايا الموقع Location(L) advantage ؛ مزايا التدويل: Internationalization(I) advantage

وتتمثل تلك الأنماط في الإستثمار الأجنبي المباشر، التصدير و التعاقدات مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1): دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي

أنماط دخول الأسواق	مزايا الملكية(0)	مزايا الموقع(L)	مزايا التدويل(I)
الاستثمار المباشر الأجنبي	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

Source: Dunning J.H, **International production and the Multinational enterprise**, 1981, p.32.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة أمام ثلاثة خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك.

- الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاث: ميزات احتكارية (O)، وتوطن (L)، وتدويل (I).
 - الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O) ومزايا التدويل (I).
 - الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O)، وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل (أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية).
2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- لماذا تدويل الإنتاج؟؛ أين يتم تدويل الإنتاج؟؛ كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟
- إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها، منها:
- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا.
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI)؛
- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.⁽¹⁹⁾

V. نظرية المدرسة اليابانية

1. مضمون النظرية: من أبرز رواد هذه المدرسة كل من كوجيما Kojima ، تسورومي Tsurumi ، أوزوا Osawa، وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تمتع به من ميزات تسييرية وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية. كما طورت هذه المدرسة نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية.⁽²⁰⁾ وتشمل الأدوات الكلية السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، بينما تشمل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التمييز التكنولوجي.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: وجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:⁽²¹⁾

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت

في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليات الإنتاج والتسويق؛

- كما يرى جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.

الخاتمة

إنطلاقاً مما سبق، وبعد التطرق إلى أحد أهم المفاهيم الأساسية التي أدت إلى تنشيط الحركة الاقتصادية والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات .

هذه المستجدات التي أفرزت مفهوماً جديداً للقوى المتعددة أساساً على القوة الاقتصادية، التنافسية في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمي، الذي يتميز بتحرير التجارة ومن ثم إلغاء الحواجز التي تعيق انتقال مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إضافة إلى سياسة الإندماج والتكتل الإقتصادي.

وقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من التفسيرات النظرية، وقد اختلفت باختلاف المدارس التي تنتمي إليها وآراء ووجهات نظر أصحابها، و الجدير بالذكر انه من الصعوبة قبول مدخل نظري واحد لتحليل دوافع الاستثمارات الأجنبية، وهذا بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في دولة ما. كما انه من المجدي للبلدان النامية الاستعانة اقتصادياً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع وضع بعض الشروط و المحددات، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق بعض الفرص للتصدير، كما تساهم في تخفيض العجز في موازين المدفوعات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية المتاحة. على ضوء النتائج السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو دالة مركبة في العديد من العوامل والمحددات المعقدة والمتشابكة والتي تعمل معا في منظومة واحدة ومتكاملة، ومن ثم فان تفاعلها يخلق أوضاعاً معينة بمعطيات مختلفة والتي تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبي. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الدول المضيفة أن لا تتعامل مع هذا النوع من الاستثمارات بنفس الثقة و الأمان مع الاستثمار الوطني، ذلك أن المستثمر الأجنبي سوف لن يسعى لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافه التي كانت وراء تدويل نشاطه.

قائمة الهوامش و المراجع :

1. هانز بزخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية (مصر:الهيئة المصرية للكتاب،1977)،ص.61.
2. أمينة زكي شبانه، « دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق»، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة،7-9 أبريل،1994، ص.2.
3. Fond monétaire International (FMI), **manuel de la balance des paiements(MBP4) de FMI**, 4ème éd, Washington ,dc : FMI,1997,p. 66.
4. -O.C.D.E, définition de références« **Détail des investissements internationaux**», Paris, p.14.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،«الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية»، سلسلة الخلاصات المركزية، السنة الثانية، إصدار1/99، الكويت 1999 ص. 2
-UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development**, UNCTAD/IIT/10(vol.1), NewYork,1999,p.7.
6. عمر البيلى، خديجة الأعسر،« دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية»، مجلة شئون عربية، العدد79، سبتمبر1994، ص. ص. 126-130.
7. بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد2، 1997، ص. ص. 12-22.
8. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص. 129
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،المرجع السابق،ص.ص4-5.
10. حسين الأزرق، الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التنمية في الدول العربية، في سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، ديسمبر 2005، ص.ص. 11-12.
11. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، ط4(مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998)، ص. 237.
12. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص. 20.
13. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، المرجع السابق، ص. 274.
14. أنور عبد الخالق،محمد عباس،المناطق الحرة(القاهرة:المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1978)، ص.97.
15. Markusen.J.R,» **Foreign direct investment as a catalyst for industrial development**», European economic review, London, 1999,vol43, p.335.
16. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1(مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001)، ص. 219.

17. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو: دار التقدم، 1976)، ص. 45.
18. Palma G, ” **Dependency, A formal theory of underdevelopment or methodology for the analysis of concrete situations of underdevelopment**“, in World Development, Vol 6, 1978, p.909
19. محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1978)، ص. 59.
20. Vernon Raymond, «**International investment and trade in the product cycle**», Quarterly journal of Economics, Vol 80, N 2, May 1966.
21. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر- (مصر: دارا لإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص. 63.
22. Kurt Pedersen, **The eclectic paradigm: A new Deal?** (Denmark: Aarhus School of Business, 2001), p.p.4-10.
23. Pavida Pananond, «**The making of The Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand’s charoen pokphand and Sian ciment groups**», Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001, p.p. 42-46.